

النظام الإداري للقرية المصرية

لحضرة صاحب العزة الدكتور محمد عبد الله العربي بك

مدير كلية انونوس اسكندرية

"نصبت هذه الكلمة آراء عن النظام الإداري لتقريبه وهبوط هذا
مستوى . بشرط أن تكون حاضرة لحضرة كاتبه العادل دون تفصيل وكل
ما ورد فيه ."

المحرر

طلبت إلى مجلة الشؤون الاجتماعية أن أكتب عن النظام الإداري للقرية المصرية
والكتابة في نظام القرية المصرية يجب أن تنقسم إلى قسمين : قسم عن النظام القائم والعلل
البارزة فيه ، وقسم يتناول البحث في علاج هذه العلة .

وموضوعنا قاصر على وصف النظام القائم وتشخيص علة ، ولا يخاف من شئ في أن
وزارة الشؤون الاجتماعية قد ألمست في هذه العلة عقبة كؤودا في سبيل الإصلاح الاجتماعي
الذي تشده لاريف المصري . ولا غرو فيه قبل التفكير في أى إصلاح يجب تدبير الأداة
الإدارية التي تضطلع به وإلا كنت كمن يبنى على الماء ، وأن تغيير الأوضاع الإدارية الملائمة
لمسئلة التي تبغى أن يدهر فيها الإصلاح المنشود .

وذلك لأننا في مصر كثيرا ما نفعل عن خطر لوجهة الإدارية في رسم برنامجنا القومي
في حين أن الوجهة الإدارية في حياة كل أمة هي محور نظامها وهيكل بنائها ، وبحسب
لأوضاع الإدارية تنكيف حياة الأمم من كل جوانبها . سواء في ذلك بجانب لاقصدي
أو السياسي أو الاجتماعي أو الخلقى . وبحسب لأوضاع الإدارية الملائمة أو المنعقدة يدهر
شخص لأفراد والجماعات ويتجه نحو الكمال أو يحقته الوهن والوجود ويتجه نحو القضاء . وذلك
في زمن السلم وفي زمن الحرب على السواء .

وقد بنيت قريتنا المصرية بأسوأ الأوضاع لإدارية . فلا عجب إذن إن بقيت كما كانت
منذ قرون بعيدة الأمد ، فينتهي امتداد الحضارة إلى كثير من بقع المملكة المصرية كالمدن
الكبرى وارتفعت بها إلى مستوى أرق دول الأرض حتى ليحوز أن تقرر في غير حرج مدينة
كالقاهرة أو الاسكندرية إلى أعظم العواصم الأوروبية إذا بالقرية المصرية تظل كما كانت
في القرون الوسطى : أكواما متراسة في غير انسجام أو نظام لا تلمس فيها مسحة من
حضارة ولا تجد أثر لمرافق من مرافق الحياة الصحيحة حتى لا تكاد تصدق أنها مأوى
لخلوقات بشرية تعيش في القرن العشرين في دولة يقر لها العالم بأنها مهد الحضارة والمدنية .

تلك هي القرية المصرية : وصحة مزرية في غمارنا القومي وجرح دام في جسم مصر ولو أنها كانت مقرا لفئة محدودة من الأمة لكان الخطب وجاز الصبر عليه ولكنها مقتر لأربعة أنحاس الأمة المصرية .

ذلك لأن البلاد التي لحقتها بعض معالم الحضارة الحديثة بفضل تمتعها بهيئات بلدية مختلفة تعنى بمرافقها المحلية لا يتجاوز عددها مائة وعشرين أو مائة وثلاثين بلدة أو قرية في حين أن المملكة المصرية تشتمل على أكثر من أربعة آلاف بلدة أو قرية .

فكان مجهود مصر اقتصر منذ سنة ١٨٨١ إلى اليوم على تعمير مائة وعشرين بلدة وإذا سارت مصر في حركة التعمير على هذا المنوال فتنها تحتاج في تعمير كل بلدانها وقرائها إلى ألف سنة .

وأخشى ألا تسمح سنة الكون في تنازع البقاء وبقاء الأصلح لمصر أن تحتفظ بكانها مدى ألف سنة حتى تستطيع أن تصل في العمران إلى المستوى الذي بلغته اليوم سائر الأمم المتحضرة .

إن القرية المصرية في الوقت الحاضر تشبه ما كانت عليه القرية الانجليزية أو الفرنسية أو الألمانية أو الإيطالية منذ مائة عام، وما كانت عليه القرية اليابانية منذ خمسين عاما وما كانت عليه القرية التركية منذ عشرين عاما فقط، وما قدرت عليه تلك الدول تقدر عليه مصر التي لا أشك في قدرتها على تغيير هذه الحالة في ظرف خمسة أو عشرة أعوام على الأكثر إذا بذلت المجهود الجبار الذي يقتضيه هذا صلاح شامل .

إن الطريق ميسور، وأمامنا تحارب الدول في هذا الشأن كتاب مفتوح نقرأ فيه دروسا بينة ، ونستكشف في ثناياها خططا مدبجة . وأساليب ممهدة، فنقتبس منها ما يلائم جونا المصري ومن اجنا القومي وبيتنا الطبيعية .

إننا بعد أن أصبحنا أمة مستقلة تضطلع وحدها بكل تبعات الاستقلال وتنهض وحدها بكل مسؤولياتها ألقيت على عاتقنا أمانة ثقيلة، وهذه الأمانة الثقيلة تقتضى من الأمة المصرية أن تبذل أضخم مجهود من الوجهة المالية ومن الوجهة البشرية .

أما المجهود المالى فذخيرة الدولة منه تقتضى زيادة مؤونة الفرد من الثروة القومية ولا سبيل الى زيادة الثروة القومية الا بتركية الإنتاج. وعماد الانتاج هو المنتج . وأمة يعيش أربعة أنحاس منتجها في بيئة كئيبة الريف المصرى لا يرتجى لها نجاح في ميدان الانتاج ولا قدرة لها على الحياة في حلبة الإنتاج العالمى .

أضف إلى ذلك أن نشر التعليم يخطو في مصر خطوات واسعة، وكلما تعلم ساكن القرية عزفت نفسه عن الإقامة في القرية فهجرها إلى المدينة المتحضرة، فتكتظ المدن بالمتعطلين من كل الطبقات، وهؤلاء على توالى أسنين يزداد خطرهم على الأمن وعلى النظام الاجتماعي برمته.

وأما انجهد البشرى فلأن استقلالنا يقتضى دوام الأهبة للدفاع عنه، وإن أمة يعيش أربعة أحماس جندها في بيئة كهيئة الريف المصرى عاجزة عن إيجاد ذخيرة بشرية متجددة صحيحة التكوين قادرة على دوام نهوض بتبعات الدفاع.

وليس أدل على هذا الفقر المحيط بالريف المصرى في الذخيرة البشرية من أن سكان البادى المصرية المتحضرة التى تتمتع ببيئات بلدية مختلفة واتى لا يقطنها الا حمس الأمة المصرية قد ازدادوا بنسبة ٢٨ فى المائة فى العشر السنوات الأخيرة. أما الريادة فى الريف المصرى الذى يقطنه أربعة أحماس الأمة فلم تكن إلا بنسبة ٧ فى المائة، ومن هنا نستطيع أن نتصور مقدار الخسارة التى منيت بها مصر فى ثروتها البشرية وفى ثروتها الاقتصادية على السواء.

والنظام الإدارى للقرية المصرية وهو أساس كل هذا البلاء قائم فى وضعه الحاضر منذ سنة ١٨٩٥ ففى تلك السنة أراد الشارع المصرى أن يدر نظاما يستعين به على حكم القرية، وكان كل ما يهيمه يومئذ هو أن يستتب الأمن فى القرى على وجه أكثر اقتصادا فى نفقات الإدارة. فأوجد أداة إدارية رخيصة لأجر أو على الأصح أداة غير مأجورة وهى العمدة ومعاونوه من مشايخ قرية، أداة وكل إليها صيانة الأمن وتنفيذ أوامر الحكومة ومشيئتها فى دائرة القرية. وأرجأ النظر فى النهوض بالقرى من الوجهة الصحية والعمرانية إلى أن يستقر مركز مصر على وتتوطد دعائمها، وجعل أمر تعيين هذه الأداة إلى الحكومة المركزية وحدها، بعد استشارة بعض أغنياء أهل القرية استشارة غير منظمة وغير ملزمة للحكومة. وقضى بأن يكون هذا "تعيين" غير مدة محدودة فيخل العمدة فى منصبه والشيخ فى شياخته مدى الحياة ما عدا عزلًا بحكم تأديبى أو بمشيئة الحكومة المركزية.

ذات هو دستور القرية الذى وضع فى سنة ١٨٩٥ فبقى قائمًا إلى يومنا هذا. ونلاحظ عليه ما يأتى :

(أولاً) أن هذا النظام لم يتكرب وجد نواته مستقرة فى تربة القرية المصرية من أقدم العصور حيث كان لكل قرية حاكم من أهلها — شيخ بلد — ينصبه وفى الأمر بعد أخذ رأى أهل القرية فاستغل هذا النظام الفطرى فى وضع النظام الجديد.

قال لورد كرومر فى تقريره سنة ١٨٩٥ (ص ١٢ وزارة الداخلية) ما يأتى :

”إن المشروع المقترح بواسطة نوبار باشا وهو الذى لا يزال قيد البحث بشأن تنظيم عمد ومشايخ القرى وتنظيم وظائفهم هو محاولة للاستفادة من استخدام نظام قديم محترم فى سبيل قضية التقدم والمدنية“ .

غير أن ”قضية التقدم والمدنية“ كانت تقتضى من واضع نظام سنة ١٨٩٥ أن يهذب النظام القديم ويبنى على الأخص عناصره النيابية بتنظيم انتخاب أوسع نطاقا للعمدة ومشايخ القرية ، ولكنه على العكس قيد نطاق هذا الانتخاب النيابى فى حالة العمدة وحده من صيغته بفعله أولا مجرد أخذ رأى ، وثانيا جعله مقصور على فئة محدودة من أهل القرية وهم من يمتلكون عشرة فدادين فأكثر ، أما باقى أهل القرية — وهم سوادها الأعظم — فقد سلبهم حقهم القديم فى إبداء الرأى فيمن يكون عمدة عليهم .

(ثانيا) إن الاداة الإدارية التى نصبها فى كل قرية — العمدة والمشايخ — إنما تقوم على شئون الحكومة المركزية فى دائرة القرية من حفظ الأمن وجباية ضرائب الحكومة وأعمال القرعة العسكرية وصيانة الجسور وحراسة أملاك الحكومة ... الخ ، ووضع تحت تصرف هذه الاداة الوسيلة اللازمة لإنفاذ هذه الاختصاصات وهى قوة الخفراء . أما حياة القرية المحلية ، ورعاية مرافقها المحلية ، والأخذ بأسباب تنظيمها النصحى والعمرانى ، فهذا ما أسقطه من حاسبه وأغفله إغفالا كلياً فمريد برنلتنظر فى أمره أداة إدارية تتمتع بوسائل مادية لتنفيذ اختصاصاتها . وإنه وإن كان ألقى على العمدة والمشايخ وجباية متهما فى العناية بنظافة القرية من الوجهة الصحية ، لأنه لم يضع تحت تصرفهم الوسائل المادية لإنفاذ هذا الاختصاص قياسا على قوة الخفراء التى وضعها تحت تصرفهم لإنفاذ شئون الحكومة المركزية فى القرية . لذلك بقيت القرية من الوجهة لصحية والعمرانية بعير أداة إدارية ذات وسائل مادية ملائمة للعمل فى هذه الناحية . ولم تتقدم القرية المصرية خطوة واحدة فى سبيل الحضارة والعمران لعدم وجود هذه الاداة الإدارية التى تستطيع أن تهتص بتبعات هذا التنظيم العمرانى .

(ثالثا) جعل بقاء العمدة فى منصبه غير موقوف بأجل محدود ، فهو يظل عمدة مدى الحياة ما لم تعزله الحكومة لسبب من الأسباب ، ولما كان العمدة هو مستودع السلطة العامة فى القرية ونائب الحكومة فيها والوسيط بين أهل القرية وكل السلطات الحكومية فلا غرو أن اشتد التنافس بين أهل القرية للحصول على هذا المنصب الدائم وتقاتلوا فى سبيله بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة فإذا خلا المنصب بوفاة أو بعزل تناحروا فى سبيل الحصول عليه . فإذا فاز أحدهم به عمد منافسوه إلى الأبد له ، والعبث بالأمن لإشاعات عجز العمدة عن النهوض به ، ولم يحجموا عن تنفيق التهم لخدمه ، ورد العمدة على منافسيه

بكيد يمانل كيدهم وتفنيق يضارع تفليقتهم وعدوان أشد من عدوانهم وتظل هذه الحرب المفضية سجالا بين كبراء أهل القرية وحائلا دون لتعاون بينهم على ما يصلح شأن القرية .

فهذه الحدة في التنافس على المنصب العمدة وما يلازمها من إخلال بالأمن وإهدار لمصالح القرية إنما منشؤها سببان (الأول) أبدية المركز . فلا سبيل إلى تناوب كبراء القرية فيه إلا بوفاة شاغله أو عزله ، (والثاني) انفراد المركز ، فشاعله يستأثر وحده بمقاييد الأمر في القرية ويحتكر كل سلطة الحكم فيها . فلو كانت إلى جانبه هيئة تساهم معه في إدارة شؤون القرية لخنفت حدة التنافس كثيرا على هذا المنصب الفذ وتحقق التعاون والتسابق بين كبراء القرية على إصلاحها العمراني .

تلك هي بعض مساوئ "لأداة الادارية" التي نصبت في القرية المصرية منذ سنة ١٨٩٥ إلى الآن وتتلخص في ثلاث علل رئيسية :

العللة الأولى — أنه ترك القرية بدون هيئة إدارية تتولى نظافتها وتنظيمها الصحي والعمراني . صحيح أنه أوجد في بعض القرى (نحو ٧٠ من ٤٠٠٠) مجالس قروية للاضطلاع بهذه الوظيفة العمرانية ، ولكنه لم يربط نظامها الإداري بنظام الحكم في القرية ، فحال ذلك دون تعميمها وكان على العكس سببا في تدمير أهل القرى من إنشاء هذه المجالس فيها لأنهم لا يفقهون شعها جهلا منهم وإنما يلمسون غرمها فيما يدفعونه من ضرائب قروية ، ومن جهة أخرى لا تشعرهم هذه المجالس بحكم تشكيلها ورياستها ونصيب أعضائها المحدود من الاختصاص لا تشعرهم بأي مساهمة فعلية في إدارة شؤون القرية وحكمها ، وهو مطلبهم الفذ .

العللة الثانية — هي أبدية مركز العمدة ولعها الوظيفة الأبدية الوحيدة في الوظائف العامة في دول الأرض جميعا ، ف أدى ذلك إلى حدة التنافس في الحصول عليها ، وإلى اختلال الأمن بالقرية وإعدام التعاون بين كبرائها على صلاح أمرها بسبب هذا التنافس الوخيم ، وإلى آثار بغضنة أخرى في حياتنا النيابية ومعاركنا الانتخابية الحزبية لا يتسع المجال للإفاضة فيها .

العللة الثالثة — تتصل بنفس الإجراءات التي تتبع في اختيار العمدة في النظام لقائم .

(فؤولا) لا يشترك في اختياره إلا نفس أئداده اثناثنين له في ملكية "الأطيان" ، فلا يوجد ناخبون ومرشحون بل الناخبون هم المرشحون ، وكان يحسن أن يكون هناك فريق من المرشحين وهم أكثر أهل القرية ثروة وسعة في الرزق ، وأن يكون هناك فريق آخر من الناخبين وهم من تتصل ثروتهم إلى نصاب معين دون نصاب الترشيح للعمدية . فإلاست من الثائنين بالانتخاب أعام لوظيفة العمدية ، لأنها وظيفة إدارية ، وظيفة تنفيذية لا تشريعية ، ولا محل

فيها للانتخاب العام . وإنما يجب أن يشترك عدد أكبر من أهل القرية في اختيار عمدتهم .
ليكن مثلاً ناخباً كل من تبلغ ثروته نصف نصاب الترشيح للعمدية ، بذلك تكفل اشتراك
عدد أكبر من ذوى المصالح في القرية في اختيار العمدة ، ويكون الاختيار مبنيًا على اعتبارات
المصالح العام وحدها دون الاعتبارات الشخصية والمصالح الذاتية .

و (ثانياً) جعلت ملكية الأقطان هي السند الوحيد للترشيح للعمدية وقد يكون في القرية
من لهم صور أخرى من الملكية والثروة أعظم شأنًا من الأقطان كالأصهار والسندات أو المصانع
أو المباني أو غيرها من صور الملكية فلا يكون لهم نصيب في اختيار عمدة القرية .

و (ثالثاً) المهمة التي تقوم بها لجنة الشياخات من أشق المهام وأبعدها عن تحقيق العدل
والمصالح العام . ذلك لأنها إذا تقدم لها عشرة مرشحين لمنصب العمدية فقد تختار حائزاً ستة
أصوات مثلاً وتترك حائز الأربعة أو قد تنعكس الآية وتختار حائزاً لأربعة وتترك حائزاً
لستة ، ومرجع البت في الحالتين إلى وزير الداخلية . ولكن معيار هذه المفاضلة معيار غير
حكيم . فقد تكون الأصوات التي فاز بها صاحب "الأغلبية" هي أصوات عشيرته وذوى قرابته
أو أصوات مرشحين استطاع أن يمينهم باستغلال منصب العمدية لخدمة مصالحهم على حساب
مصالح أهل القرية . وفي ذلك ضرر محقق لأهل القرية . فالمعيار الحكيم يقتضى أن تكون
هناك فئة من الناخبين من ذوى المصالح في القرية أوسع نطاقاً وأكثر عدداً من فئة المرشحين
وأن يكون اختيار هؤلاء الناخبين للعمدة متجهاً إلى اصطفاء أقدر المرشحين من أهل القرية
على حكمها وأحزمهم في إدارة شؤونها ، وهو ما لا يتوافر في النظام القائم إلا بحكم المصادفة .
وهناك مساوئ أخرى تتصل بإجراءات النظام القائم لا يسمح المجال بالإسهاب فيها .

هذه هي العلل الثلاث الرئيسية في النظام الإداري للقرية المصرية وأعد قراء هذه المجلة
أن أعالج في كلمة مقبلة النظام الذي أقترحه لعلاج هذه العلل والنهوض بريفنا المصري .

الدكتور

محمد عبد الله العربي